

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهوريّة العربيّة المُتّحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ٢٤ مكرر) القاهرة في يوم الثلاثاء ٧ شعبان سنة ١٣٧٨ - ١٠ فبراير (شباط) سنة ١٩٥٩ (السنة الثانية)

الجمهوريّة العربيّة المُتّحدة

أمر رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩

بشأن تشكيل حاكم أمن دولة مؤلفة من ضباط في الإقليم السوري

رئيس الجمهوريّة

بعد الاطلاع على أحكام المواد ١٧، ٨، ٧ من قانون الطوارئ الصادر برقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تنظيم حاكم أمن دولة بجزئية وعليها وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في إقليمي الجمهوريّة ،
وحل الأمر ذاتي الرقم ٤٦ المؤرخ ١١ نوفمبر لسنة ١٩٥٨ ،

قرر :

مادة ١ - تحال جميع جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي الواقعة في الإقليم السوري من الجمهوريّة العربيّة المُتّحدة إلى حاكم أمن دولة عليا وبجزئية مؤلفة من ضباط في إحدى الحالات الآتية :

(أ) إذا كان أحد الفاعلين أو المشتركين أو المتدخلين أو المحرضين عسكرياً أو متساوياً بالعسكريين أو موظفاً أو مستخدماً أو عاملًا في الجيش أو المصالح التابعة لوزارة الحربية .

(ب) إذا وقعت الجريمة كلها أو جزء منها في منطقة الجبهة الجنوبية الغربية (قصاصي القنطرة والزوية) .

(ج) إذا كان من شأنها الإضرار بالجيش أو بالمصالح التابعة لوزارة الحربية .

الجمهوريّة العربيّة المُتّحدة

أمر رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩

بشأن الإثابة بعض الاختصاصات المعينة في قانون الطوارئ

رئيس الجمهوريّة

بعد الاطلاع على المادتين ٣، ١٧ من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في إقليمي الجمهوريّة ،

قرار :

مادة ١ - يتناسب وزير الحربية أو من ينوبه بممارسة التدابير المخصوصة طبقاً للائحة ٢ من قانون الطوارئ ضمن منطقة الجبهة في منطقة القنطرة والزوية للإقليم السوري .

مادة ٢ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، ويعلم به من تاريخ نشره ما

نفي رياض ١٠ فبراير سنة ١٩٥٩

جمال عبد الناصر